

السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين
عناية الدكتور محمد جليلاتي المحترم - المدير التنفيذي

دمشق في: 2010/08/01

كتاب رقم: UG-F/229/010

تحية طيبة وبعد،

رداً على كتابكم ذي الرقم 1683/ص.خ تاريخ 2010/07/29 ومضمونه البيان الصادر عن شركة المجموعة المتحدة، نود إعلامكم بصحة الخبر حيث أنه صدر قرار من محكمة الاستئناف المدنية السادسة بدمشق برقم/266/ تاريخ 2010/07/22 ومضمونه إلغاء الحجز الاحتياطي (على حصص السادة مجد سليمان ويشار كيوان في شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق المساهمة المغفلة) ورفعها عما ألقى عليه وإلغاء كافة آثاره ومفاعيله قرراً مبرماً.

مع الأخذ بالعلم بأن الشركة قامت بالإبلاغ عن القرار برفع الحجز للسادة هيئة الأوراق المالية بموجب الكتاب المسجل بديوان الهيئة برقم /2074/ تاريخ 2010/07/27، كما قامت الشركة وتنفيذاً لتعليمات الإقصاص بإبلاغ الهيئة بأنها ستقوم بنشر البيان في جريدة بلدنا وذلك بموجب الكتاب الموجه للهيئة والمسجل بديوانها برقم /2073/ بتاريخ 2010/07/27.

المرفقات:

صورة عن قرار الحكم.

صورة عن كتاب إبلاغ الهيئة بقرار الحكم.

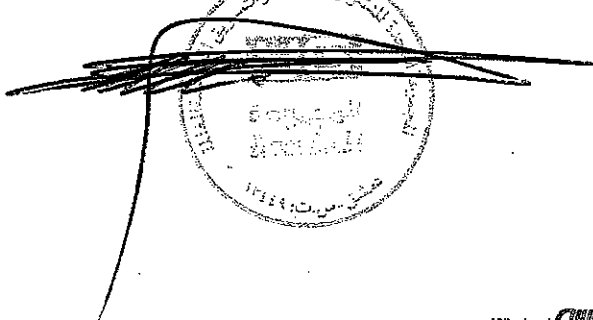

صورة عن كتاب إبلاغ الهيئة بنشر البيان.

صورة عن البيان الصادر عن شركة المجموعة المتحدة.

شاكرين حسن تعاونكم

رئيس مجلس الإدارة

مجد سليمان

رقم الوارد: 1756
التاريخ: 2010/08/01
سوق دمشق للأوراق المالية

باسم الشعب العربي في سورية

قرار صادر عن محكمة الاستئناف المدنية السادسة بدمشق

رقم الواردة
(-)

الهيئة الحاكمة : اميل عازار رئيسا

المستشارين : محمد ماهر بجوي وروزان طالب

المساعد : هسان حجاز

الجهة المعارضة : ١- مجد سليمان - ٢- محمد بشار كيوان - يمثلهم المحامي سمر الرستم

الجهة المعترض عليها : فواد بن زاهد جبري - يمثلها المحامي نديم الحاج علي

الجهة طالبة التدخل : ١- شركة جبري وسليمان وكيوان التضامنية كونكورد لوسائل والاعلان - تمثله

بمجد سليمان ومحمد بشار كيوان - تمثلهما المحامية ريم المعري - ٢- شركة المجموعة المتحدة للنشر

والاعلان والتسويق المساهمة المغفلة - يمثلها رئيس مجلس الادارة مجد سليمان - تمثله المحامية سمر القادري

القرار المعترض عليه : هو القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق برقم /٧٤٤/

مستعجل اساس /٧٩٨/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٥ والمتضمن من حيث النتيجة :

١- ابقاء الحجز الاحتياطي على حصة الجهة المعارضة في الشركة ٠٠٠ الخ ما جاء في القرار المعترض عليه

في الادعاء : بتاريخ ٢١٠/١/٢٧ تقدمت الجهة الطاعنة باستدعاء تعرض فيه ما يلي : تقدمت الجهة

المطعون ضدها بدعوى امام محكمة البداية المجنية بدمشق تطلب من خلالها ابقاء الحجز الاحتياطي على

اموال المدعى عليها المنقولة وغير المنقولة ولا سيما حصة المدعى عليها في الشركة المسماة شركة جبري

وسليمان وكيوان كونكورد للدعاية والاعلان وعلى حصة في الشركة المساهمة المغفلة المسماة المجموعة

المتحدة لنشر والاعلان والتسويق باضافة الى طلباتها باصل الحق وقد ردت محكمة البداية المدنية طلبها

بالقاء الحجز مصدق القرار استئنافا ولدى الطعن به تم نقضه من قبل محكمة النقض ولدى اعادة الملف الى

محكمة الاستئناف اصدرت قرارها المطعون فيه والمتضمن ابقاء الحجز وحيث ان الخصومة غير صحيحة

كونه قد تم الادعاء على الجهة الطاعنة بصفتها الشخصية على الرغم من ان الدعوى تتعلق بحقوق ومطالب

تعود لشركة كونكورد بالاضافة الى عدم احقية الحاجز بطلبه لاقاء الحجز استئنافا الى طاهر الاوراق

المبرزة لذلك تلتزم :

١- قبول الطعن شكلا

٢- قبوله موضوعا والحكم بابطال الحجز الاحتياطي عن ما بقي عليه ولا سيما على حصة الجهة الطاعنة

في شركة جبري وسليمان وكيوان كونكورد للدعاية والاعلان المسجلة بالسجل التجاري رقم /٥٠٥٦/

تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٨ وعلى حصصهما في الشركة المساهمة المغفلة المسماة المجموعة المتحدة للنشر

والاعلان والتسويق (VG) لصالح المطعون نده بموجب القرار الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية

الاولى بدمشق برقم (٧٤٤) مستعجل اساس /٧٩٨/ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٥

اتهام التعميس

٣- تضمين غير المحق من حيث النتيجة الرسوم والمصاريف والأتعاب



قرار صادر عن المحكمة

قرار

(٢٦٦)

٣١

نموذج رقم ٥٠٠

في القانون والحكم : لما كانت الجهة الطاعنة تهدف من طعنها الى ابطال قرار الحجز الاحتياطي الواقع

على حصتها في شركة جبري وسليمان وكويان كونكوردي للدعاية والاعلان المسجلة بالسجل التجاري رقم

٥٠٥٦/ تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٨ وعلى حصصهما في الشركة المساهمة المغفلة المسماة المجموعة المتحدة

للنشر والاعلان والتسويق (VG) بموجب القرار رقم ٧٤٤/ مستعجل اساس ٧٩٨/ الصادر عن محكمة

الاستئناف المدنية الاولى بدمشق تاريخ ٢٠٠٩/١١/٥ تاسيسا على ان الخصومة في الدعوى وعدم الاحقية

في اثناء الحجز الاحتياطي ولما كان من الثابت قانونا ان المحجوز عليه ان يطعن بالحجز خلال ثمانية ايام

بلي تاريخ تبليغه قرار الحجز وذلك بدعوى مستقلة ويقدم الطعن الى المحكمة التي قررت الحجز وفق

احكام ف١ من المادة ٣٢١/ اصول محاكمات . ولما كان من غير الثابت ان الجهة الطاعنة قد تبليغت قرار

الحجز رسميا الامر الذي يجعل الطعن مقبول شكلاً .

ولما كان من الثابت ان دعوى الطعن بالحجز هي من الدعاوي الشكلية التي يقتصر البحث فيها على مسألتين

هما :

١- عدم الاحقية بالحجز

٢- بطلان اجراءات الحجز

وذلك وبالاستناد الى ظاهر مستندات الطرفين دون التعرض لاساس الحق ثبوتاً او تعياً

ولما كان من الثابت من الرجوع الى قرار محكمة النقض رقم ٥٠٩١/ اساس ٥١٢٣/ لعام ٢٠٠٩

والصادر عن الغرفة المدنية الثالثة لدى محكمة النقض انه اشار الى ان المدعى قد ابرز وثائق مرفقة

بلائحة الادعاء بأصل الحق ظاهرها يشير الى حقه في شركة كونكوردي للدعاية والاعلان وقرارات قضائية

وادارية تتعلق بهذه الشركة تخصه وتخص الشركة المدعى عليها الخ ما جاء في حيثيات القرار المذكور

وعليه فإنه من الثابت ان للمدعى حق بالشركة المنوه عنها انفا الا انه ومن الثابت ان المذكور قد اقام

الدعوى بصفته الشخصية بمواجهة الجهة المدعى عليها بصفتها الشخصية دون ذكر اضافة للشركة مما

يجعل الخصومة مقبلة والقاء الحجز الاحتياطي على الحصص العائدة للجهة المدعى عليها في الشركة دون

مخاصمتها لا يجد سنده القانوني كون الشركة بمجرد تكوينها تعتبر شخصاً اعتبارياً مستقلاً ويترتب على ذلك

اثار ونتائج قانونية بمواجهتها

ولما كان من الثابت ان الجهة المطعون بمواجهتها قد دفعت بان الشركة قائمة فقط بقصد التصفية وان ذلك لا

يعطيها مركزاً قانونياً مستقلاً يحدضه ما استقر عليه للاجتهاد القضائي الصادر عن محكمة النقض غرفة

اولى بقرارها رقم ٣٢٠/ اساس ١٠٣٠/ تاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠ والذي جاء فيه اذا كان عقد تعديل الشركة لم

يشهر كما اوجب القانون اصولاً فإنه لا يكون باطلاً الا تجاه الغير فقط وذلك حماية لهذا الغير ويبقى هذا العقد

ساري المفعول بين المتعاقدين وملزماً لهما كما ان بطلان عقد الشركة لا يكون له اثر بين الشركان وليس

ما يمنع من وجود شهرة تجارية للشركة النعانية مما يؤكد على عدم احقية الحاجر بالصفة المذكورة التي اقام

الدعوى بها بموجب الجهة المحجوز عليها شكلاً فقط دون التعرض لاساس الحق ثبوتاً او تعياً وبالتالي

يجعل الجهة الطاعنة محقة في طعنها .

وحيث ان الجهة المتخلّة في الدعوى قد اعطاهما القانون طرفاً اخرى مستقلة عن هذه الدعوى بشأن الحجز الواقع عليها ومنها دعوى الامتياز او بطلان الحجز الواقع عليها دون وجه حق وليست مثار نظر بهذه الدعوى الامر الذي يوجب قبول طلب تدخلها شكلاً وورده موضوعاً تبعاً لذلك .

وحيث ان الجهة الطاعنة محقة في طعنها

لذا:

تقرر بالاجماع:

١- قبول الطعن شكلاً

٢- قبوله موضوعاً والحكم بإبطال قرار الحجز الاحتياطي رقم /٧٤٤/ مستعجل اساس /٧٩٨/ الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية الاولى بدمشق تاريخ ٢٠٠٩/١١/٥ ورفع عن ما بقي عليه ولا سيما على حصة الجهة الطاعنة في شركة (جيري وسليمان وكيوان) كونه كورد للدعاية والاعلان المسجلة بالسجل التجاري رقم /٥٠٥٦/ تاريخ ٢٠٠١/١٠/١٨ وعلى حصصها في الشركة المساهمة المغفلة المسماة المجموعة المتحدة النشر والاعلان والتسويق (VG) والغاء كافة آثاره ومفاعليه واعتباره كأن لم يكن

٣- اعادة التامين لمسلفه اصولاً

٤- قبول طلب التدخل شكلاً وورده موضوعاً

٥- تضمين الجهة المطعون بمواجهتها الرسوم والمصاريف والف ل . س اتعاب محاماة قراراً مبرماً صدر علناً وافهم حسب الاصول بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٣

الرئيس

المستشار

المستشار